

تخبُّط السياسة الفرنسية

■ **حميدي العبدالله**

من الصعب العثور على أنموذج يشبه أنموذج السياسة الفرنسية في تخبطها في ضوء السياسات المعتمدة من قبل طاقم الحكم الحالي في فرنسا الذي يقوده الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند.

المسؤولون الفرنسيون كانوا رأس حربة في الهجوم على إيران قبل أشهر وحتى أسابيع، وجاء هجومهم القوي على إيران على خلفية الانفتاح الأميركي على إيران ومعارضة «إسرائيل» وجماعات الضغط الصهيوني لهذا الانفتاح متماهين مع الموقف «الإسرائيلي»، تماماً مثلما كان موقفهم من إدارة أوباما عندما تراجعت عن الهجوم الذي كانت تلوح به في العام الماضي ضد سورية، إذ سرعان ما تكيفوا مع ردود الفعل «الإسرائيلية» والسعودية، وظل وزير خارجية فرنسا حتى وقت قريب وللتنقادات للإدارة الأميركية بسبب إحجامها عن تنفيذ عدوانها العسكري الذي لocht به ضد سورية.

اليوم، المسؤولون الفرنسيون ذاتهم الذين هاجموا إيران قبل أسابيع وقبل أشهر بقوة، وزايدوا على إدارة أوباما، اليوم هؤلاء المسؤولون الفرنسيون وبعد الإعلان عن إجراء حوار ثنائي بين إيران والولايات المتحدة للمرة الأولى منذ قيام الثورة في إيران، يسارعون إلى طلب حوار مماثل مع إيران، بل أكثر من ذلك يلوح وزير خارجية فرنسا بالتوصل إلى اتفاق ثنائي مع طهران حول ملفها النووي، متخطين انتقاداتهم السابقة لإيران، ولاهئين وراء لقاء مع مسؤوليها لحفظ ماء وجههم وللتعطية على تخلي واشنطن عنهم، وعدم ضبط إيقاعها والتنسيق معهم في الانفتاح على إيران.

مواقف المسؤولين الفرنسيين تشبه مواقف السعودية من الولايات المتحدة بعد تراجعها عن التلويح بمهاجمة سورية، وتعبّر ردود الفعل هذه عن واقعتين مهمتين: الأولى، التبعية للولايات المتحدة. فرنسا على سبيل المثال في عقد التسعينات عندما تبنت سياسة مستقلة نسبيا عن السياسة الأميركية، نجحت في الحصول على مكاسب اقتصادية في إيران، وحازت شركة «توتال» على عقود مهمة في قطاع النفط، وكان لذلك أثر جيد على الاقتصاد الفرنسي، ولكن عندما عادت الحكومات الفرنسية إلى الانضباط في مسار التبعية للولايات المتحدة ومجاراتها في سياساتها بعد احتلال العراق، خسرت «توتال» والشركات الفرنسية الأخرى المكاسب التي حصلت عليها في عقد التسعينات، واليوم تخشى فرنسا أن تسبقها الشركات الأميركية والألمانية، حيث سيجري حوار بين ألمانيا وإيران في طهران الأسبوع المقبل، والأرجح أن فرنسا ستكون الخاسر الأساسي جراء هذه السياسة القصيرة النظر والتي غلبت المصالح الأميركية ومصالح «إسرائيل» على المصالح الفرنسية.

الثانية، ارتباك وتخبُّط السياسة الخارجية الفرنسية في عهد هولاند، والارتجال في اتخاذ المواقف، وعدم التخطيط الجيد، واعتماد سياسة رد الفعل بدلاً من الإسهام الفاعل في بلورة السياسة الخارجية بما يضمن ويحافظ على المصالح المشتركة. وهذا الارتجال والارتباك، حصل مرتين في تاريخ فرنسا المعاصر، المرة الأولى عندما شاركت عام 1956 في العدوان الثلاثي على مصر عندما كان مسؤولاً فيها الحزب الاشتراكي بقيادة «غي مولييه»، الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على المصالح الفرنسية في المنطقة التي تدهورت تدهورا شديدا لم يتوقف إلا بعد وصول «شارل ديغول» إلى الحكم في فرنسا. والمرة الثانية في عهد الرئيس الاشتراكي الحالي فرانسوا هولاند الذي أعاد إنتاج الأخطاء ذاتها التي وقع بها «غي مولييه» عام 1956.

أوباما

أوباما

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الاميركية

تعرض مسار ادارة السياسة الاميركية في عهد الرئيس باراك اوباما الى سلسلة من الانتقادات، من المقربين قبل المناوئين، سيما مع تسارع الاخفاقات والتراجعات الواحدة تلو الاخرى، على الصعيد الداخلي والخارجية. الأمر الذي حدا بصحيفة «واشنطن بوست»، المقربة من صناع السياسة، لتوصيف الأمر بأن «العالم أصبح بمثابة مسرح للإخفاقات بالنسبة للرئيس الأميركي...» (عدد 13 حزيران الجاري).

الأمر بالطبع ليس محصورا بطاقم تنفيذ السياسة المتحول بالمحافظه على أسس الاستراتيجية القائمة على إرساء الهيمنة الاميركية وتقنيت الدول والكيانات. وشرعت ادارة الرئيس الي التحلي بالتردد والنأي بالنفس في بعض المساحات تفاديا لتكرار الأخطاء السابقة، كما يروج لانسحاب اميركي من العراق وأفغانستان، والتدخل غير المسبوق كما يجري في سورية من دون تحقيق إنجازات ملموسة باستثناء استمرار مسلسل القتل والدمار.

الانتصارات الميدانية التي يحققها الجيش العربي السوري، فضلا عن ترتيبات المصالحة ونزح المنخرطين في القتال ضد الدولة وحملهم على التخلي عن اسلحتهم والعودة الى نسج المجتمع، أثارت ولا تزال ردود فعل غاضبة، ودعوات متنامية للتدخل عسكريا، او على الاقل توفير اسلحة مضادة للدروع ولسلاح الطيران لقوى المعارضة المسلحة. عند هذا المنعطف، أوضحت يومية «واشنطن بوست» ما ينبغي على الإدارة فعله وتذكيرها بأن «استراتيجية تجنب المخاطر قد تؤدي إلى تعقيدات مضاعفة... الوقت حان للتخلص من الأوهام وإدراك أن تجنب المخاطر عادة ما يقود إلى مزيد من المخاطر».

ساحات وقضايا أخرى لا تزال تنتظر توجيهات اوضح الي جانب الاخفاق الأبرز لاميركا في سورية، منها: الجدال المتجدد حول حقيقة دور اركان الادارة في احداث بنغازي التي ادت الي مقتل السفير الاميركي، كريستوفر ستيفنز، في 11 ايلول 2012، الانسحاب الاميركي المرتقب من افغانستان من دون التوصل الي اتفاق مسبق مع السلطات المحلية، قرار روسيا بضم شبه جزيرة القرم الذي اخذ الاجهزة الاستخبارية الاميركية على حين غرة، والازمة في اوكرانيا، وانتقال الصراع في العراق الي الصدارة مترافقا مع اخفاق القوات العراقية المدربة اميركيا عن أداء مهامها. وفي المستوي الداخلي، ما زال مناوئو الرئيس يلاحقونه ومحاصره برنامج الرعاية الصحية الشاملة، اوباما كبر، واستهدف مصلحة الضرائب الانحاديه منظمات عينها

محسوبة على الحزب الجمهوري، فضيحة اخفاق هيئة إدارة شؤون المحاربين القدامى واطلاع متطلبات رعايتهم الصحية، والاحد هيمنة الصفقة المقفودة مع حركة طالبان التي بموجبها اطلق سراح جندي اميركي معتقل، بو بيرينغال، مقابل إطلاق سراح خمسة من معتقلي

البناء

أزمة حكومة «التوافق»

■ **راسم عبيدات – القدس المحتلة**

حكومة اتفاق الإطار المسماة بحكومة «التوافق»، والتي جاءت ولادتها بالضرورة والإكراه، ونتاج لازمة عصفت بقيادة الحكومتين، حكومة غزة الفعالة، وحكومة رام الله، وآتت ولادة تلك الحكومة، ليس تعبيراً عن قناعة وتغليب للمصالح العليا للشعب الفلسطيني على المصالح الحزبية والفئوية والأجندات الخاصة، بل حتى في ولادتها المشوهة عانت الكثير، حيث كانت المناصب والوظائف والرواتب «المحاصصة» في صلب مفاوضات تشكيلها، فحماس التي وجدت نفسها في ضائقة مالية كبيرة، تصاعدها بشكل خطراً على إمارتها وحكومتها، ويقاوم من حدة الإحتجاجات الشعبية ضدها، حيث غياب الحاضنة العربية التي سهلت لها تجارة الانفاق وغض الطرف عن ممارساتها وسلوكها وسقوط حكومة الإخوان ومرسي، وقيام النظام المصري الجديد، نظام السيسي الحالي، بتشديد الخناق والحصر عليها من خلال تدمير واغلاق اغلب الانفاق مصدر دخلها وتجارتها ووثرائها، وبما يؤمن لها الدخل اللازم للصراف على حكومتها واجهزتها وموظفيها، وكذلك بسبب المواقف السياسية التي اتخذتها حيال الازمة السورية تصديدا وكذلك النظام الجديد في مصر، جعلت من تلك الحركة ليس محط ثقة واحترام، حيث الانتقال في الموقف السياسية، الانتقال بالتحالفات من النقيض للنقيض، ما حدا بإيران الى وقف تغطية رواتب موظفيها، وتقليص تزويدها بالسلاح، ناهيك عن خذلان المعسكر الذي تحالفت معه وارتمت في احضانها (المعسكر الخليجي والتركي)، فلم يقدم لها سوى الوعود والخيبات لا مال ولا سلاح ولا موقف سياسي. لكن السعودية أحد الداعمين لتلك الجماعة على خلفية الموقف الذي اتخذه المصري الجديد، قدمت مشروع قرار لإعتبار حركة الإخوان المسلمين على مستوى مجلس التعاون الخليجي كحركة «إرهابية» وهذا بالطبع يطاول حماس كونها من رحم تلك الجماعة وامتدادا لها، ولذلك رأت ان الحل لكل ذلك هو التوجه للمصالحة مع سلطة رام الله، لكي تستطيع الإستمرار في السيطرة على الحكم في قطاع غزة، ولكي تحمل مسؤولية رواتب موظفيها ال(40000) لحكومة التوافق، ولكي تخفف من وطأة الضغط الواقع عليها عربياً وإقليمياً ودولياً، وبما يمكنها من حرية الحركة السياسية في الخارج وفي الضفة الغربية، وفي المقابل السلطة في رام الله لها أسبابها في المصالحة، فهي عادت للمفاوضات مع حكومة الإحتلال لمدة تسعة شهور متعاضدة مع قرارات مؤسسات المنظمة (اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي) وأغلب مكونات الشعب الفلسطيني، ولم تستطع ان تحقق فيها شيئاً من الاهداف التي كانت تتوقع

تحقيقها من خلال تلك المفاوضات، مما فاقم من ازمتها ومكانتها وهيبتها وحضورها بين الجماهير، بل وجدت نفسها مطالبة بالتفاوض من اجل التفاوض، فالإحتلال ماض في مشاريعه الاستيطانية وفرض الحقائق والواقع على الأرض من طرف واحد، وحتى دفعات الأسرى من معتقلي قبل اوسلو (104) لم يجر الالتزام بإطلاق سراحهم، حيث رفض الإحتلال إطلاق سراح الدفعة الرابعة وتلاعب في الثالثة زمنياً وأسماء، وأيضاً فرض على السلطة مقابل كل دفعة أسرى يطلق سراحها معادلة جديدة (أسرى مقابل استيطان)، مئات الوحدات الإستيطانية يجري إقرارها ونشر المناقصات والعطاءات لها، ولذلك دفعتها هذه الازمة والمعضلة، من أجل التوجه للمصالحة.

وكان ردّ الرئيس أبو مازن على ما حدث في قطاع غزة، بأنه

يتوجب على حماس دفع رواتب هؤلاء الموظفين، والسلطة او حكومة التوافق غير ملزمة بالدفع، فهي تدفع (58) في المئة من ميزانيتها لقطاع غزة، وكذلك القول إن معبر رفح لن يفتح قبل ان ينتشر عليه الحرس الرئاسي، وتنفيذ ما اتفق عليه في القاهرة بشأن المعبر، لكي تتازم الأمور وتتعدّد.

الحكومة الجديدة ستكون غير قادرة على تأمين رواتب عشرات الآلاف الموظفين التابعين لحماس بالإضافة لرواتب موظفيها، وخصوصاً أنه في الفترة التي سبقت تشكيل حكومة الوفاق، جرى توظيف وترقية اعداد كبيرة من الموظفين في القطاع، وهذا يجعل حكومة الدكتور رامي الحمد لله، حكومة تسول و «شحادة» ولن تستطيع تحقيق الاهداف المناطة بها، من إعمار ورفع للحصار عن قطاع غزة، والتحضير للانتخابات، والتي لا تعرف ستكون رئاسية وتشريعية للسلطة، أم انتخابات لدولة تحت الإحتلال؟ الأطراف التي التزمت بالدفع كقطر وبموافقة أميركية، لن تقوم بالدفع كشؤون اجتماعية او جمعية خيرية او من منطلق واجب قومي او وطني، بل الدفع تم بموافقة وزير الخارجية الأميركي كان واضحاً في هذا الجانب، وعندما قال إن امريكا ستعترف بحكومة التوافق، ولكن ستقوم بالمراقبة لعملها، أي بمعنى الأموال التي قدمت للحكومة صرف جزء منها على الأسرى أو الشهداء، فهذا يعني وقف الدعم عن هذه الحكومة وسحب الاعتراف بها، ولذلك خلت المعضلة من وزارة شؤون الأسرى، كمطلب اميركي – اوروبي غربي نيابة عن اسرائيل.

ولذلك ما جرى حتى اللحظة الراهنة، لا يشير بأن قطار المصالحة وطى صفحة الإنقسام قد أقبل، فهناك الكثير الكثير من المعضلات من حكاية الى حل، وما جرى ليس أكثر من اتفاق إطار، وليس حكومة توافق وطني، المصالحة جاءت بالإكراه وتحت الضغط والضرورة، ولكل طرف أسبابه وأجنداته، وحماس بدت أنها قدمت تنازلات كبيرة من اجل تلك المصالحة، ليس من اجل المصالح العليا للشعب الفلسطيني، بل طبيعة الظروف المحيطة والمتغيرات العربية والإقليمية فرضت عليها ذلك، ولذلك قبلت ان تخرج من الحكومة، ولكن مع الإستمرار في الحكم، وفي صاحبة اليد الطولى في السيطرة على القطاع امنيا وسياسياً وديبلوماسيةياً، فحتى وزير الداخلية والذي هو رئيس الوزراء أيضاً، ليست له أية سيطرة على الأجهزة الامنية، وبالتالي تلك الأجهزة تأخذ تعليماتها وأوامرها من حماس وليس من مسؤول حكومة التوافق ووزير داخليتها. يضاف الى ذلك بأن تلك الحكومة لا تحمل برنامجاً سياسياً متوافقاً عليه، فحتى لو قال الرئيس أبو مازن هذه الحكومة

مكتبه الخاص، البعض يعتقد انه يطالع عدداً من

الملفات والبعض الآخر يغفل ما يجري خلف ابواب مكنته.

المحصله النهائيه لطباع شخصيه اوباما المنطويه ادت الى تراكم عدد من الازمات لادارته، فضلاً عن النتائج السلبية المرافقة لانجھيه السياسة الاميركية نحو بعض حلقاتها،كالتجسس على المستشاره الالمانيه، وتضعض ثقتهم بقدره الادارة الاميركية على مواجهه التحديات المتناميه. يستشهد خصوم اوباما بصعود روسيا القوي على المسرح الدولي بمديات ابعد مما كانت عليه التوازنات ابان الحرب الباردة اضافة الى عزم الصين ممارسة نفوذها وقوتها في الاقليم وجوبها لاتخاذ تدابير اقلقت الدول المجاوره في بحر الصين الجنوبي.

ابتعاد اوباما عن النبض الشعبي ادى به الى عدم قراءه التوجهات الانتخابيه بيقه، كما برهنت صفة اطلاق السراح المتبادل وسوء اداره هيئه شؤون المحاربين القدامى. ولا يزال يعبر عن ثقته العاليه بأن مشروع الرعايه الصحيه، اوباما كبير، ينال رضئ الشعب الاميركي الذي تعارضه غالبيه معتبره. وفي السياق ذاته تندرج الازمات السياسيه المرافقه للقضايا الداخليه الأخرى.

■ **ماذا عن المستقبل؟**

متابع الرئيس اوباما في ولايته الثانيه لا تقتصر على شخصه فحسب، إذ عادة ما يتعاظم مدى النقم الشعبي على الرئاسة في ولايتها الثانيه، وربما نال الرئيس اوباما حظاً اسوا بالمقارنه مع اقارنه الآخرين ولاقاعه عن اعاده النظر بأخلاء السياسات المبتعثه.

فهل سيستطيع استرداد شعبيته المفقوده؟ على الأرجح انه لن يكون بوسعه ذلك.

المستفاده السياسيه لمعالجه الاوضاع الراهنة تتطلب توافر شرطين: طاقم جديد من المستشارين المقربين وتعديل اوباما لمسلكه في التعامل مع الامور. وبعكس أسلافه من الرؤساء، يتبعد الرئيس اوباما عن اتخاذ اجراءات قاسيه بأركان ادارته بما فيها اقالتهم من مناصبهم، بيد ان استقالة وزير شؤون المحاربين القدامى جاءت استثناء لتلك الكاغدس بعد اشتداد حمله الاستقطاب في الكونغرس او إشارة انتقاد من قبل اعضاء التجمع. كما ان الرئيس اوباما معروف بقصر انشداد انتباهه، كما اوضحت اسبوعيه «ناشيونال جورنال» بالقول إن الرئيس «تظهر عليه علامات الملل والكلل من مهمات الرئيس، والحزب الديموقراطي يدفع ثمن ترشيحه ... او انسان موهوب لكنه غير مهيا للقياده».

اما في برنامج عمله اليومي فيلتزم الزهد ويقنع عن العمل ساعات طويله كما اوضح في مقالة اجرتها معه شبكه «اي بي سي» للفترة عام 2011، وعادة ما ينهي اعماله اليوميه مع حلول الساعة الرابعه بعد الظهر، ويحافظ على تقليد تناول وجبه الغداء مع زوجته واطفاله قدر ما يستطيع، ومن ثم يخلو بنفسه في

أراء

حكومتي وبرنامجه برنامجي، فالتناقضات والصراعات والخلافات كبيرة وهي قابلة للإنفجار في كل مطب وقضية. لم يرض على تشكيل حكومة «التوافق» فترة قصيرة، حتى انفجرت الإنغام في تلك الحكومة، سلمة رام الله صرفت رواتب موظفيها في القطاع، ولم تصرف رواتب موظفي حكومة حماس بعد الإنقسام حزيران (2007) وهذا دفع موظفي حركة حماس وبأوامر من قادتهم الى التظاهر لإغلاق البنوك وخلق فوضى عارمة، دفعت البنوك الى الإغلاق، وكذلك خلقت حالة من الإحتكاك والإشتباك مع الموظفين الذين يريدون الحصول على رواتبهم من موظفي سلطة رام الله، وهذه المعضلة من شأنها دفع الأمور نحو تعميق الازمة الداخليه والمجتمعيه.

وكان ردّ الرئيس أبو مازن على ما حدث في قطاع غزة، بأنه يتوجب على حماس دفع رواتب هؤلاء الموظفين، والسلطة او حكومة التوافق غير ملزمة بالدفع، فهي تدفع (58) في المئة من ميزانيتها لقطاع غزة، وكذلك القول إن معبر رفح لن يفتح قبل ان ينتشر عليه الحرس الرئاسي، وتنفيذ ما اتفق عليه في القاهرة بشأن المعبر، لكي تتازم الأمور وتتعدّد.

الحكومة الجديدة ستكون غير قادرة على تأمين رواتب عشرات الآلاف الموظفين التابعين لحماس بالإضافة لرواتب موظفيها، وخصوصاً أنه في الفترة التي سبقت تشكيل حكومة الوفاق، جرى توظيف وترقية اعداد كبيرة من الموظفين في القطاع، وهذا يجعل حكومة الدكتور رامي الحمد لله، حكومة تسول و «شحادة» ولن تستطيع تحقيق الاهداف المناطة بها، من إعمار ورفع للحصار عن قطاع غزة، والتحضير للانتخابات، والتي لا تعرف ستكون رئاسية وتشريعية للسلطة، أم انتخابات لدولة تحت الإحتلال؟ الأطراف التي التزمت بالدفع كقطر وبموافقة أميركية، لن تقوم بالدفع كشؤون اجتماعية او جمعية خيرية او من منطلق واجب قومي او وطني، بل الدفع تم بموافقة وزير الخارجية الأميركي كان واضحاً في هذا الجانب، وعندما قال إن امريكا ستعترف بحكومة التوافق، ولكن ستقوم بالمراقبة لعملها، أي بمعنى الأموال التي قدمت للحكومة صرف جزء منها على الأسرى أو الشهداء، فهذا يعني وقف الدعم عن هذه الحكومة وسحب الاعتراف بها، ولذلك خلت المعضلة من وزارة شؤون الأسرى، كمطلب اميركي – اوروبي غربي نيابة عن اسرائيل.

ولذلك ما جرى حتى اللحظة الراهنة، لا يشير بأن قطار المصالحة وطى صفحة الإنقسام قد أقبل، فهناك الكثير الكثير من المعضلات من حكاية الى حل، وما جرى ليس أكثر من اتفاق إطار، وليس حكومة توافق وطني،

مكتبه الخاص، البعض يعتقد انه يطالع عدداً من

الملفات والبعض الآخر يغفل ما يجري خلف ابواب مكنته.

المحصله النهائيه لطباع شخصيه اوباما المنطويه ادت الى تراكم عدد من الازمات لادارته، فضلاً عن النتائج السلبية المرافقة لانجھيه السياسة الاميركية نحو بعض حلقاتها،كالتجسس على المستشاره الالمانيه، وتضعض ثقتهم بقدره الادارة الاميركية على مواجهه التحديات المتناميه. يستشهد خصوم اوباما بصعود روسيا القوي على المسرح الدولي بمديات ابعد مما كانت عليه التوازنات ابان الحرب الباردة اضافة الى عزم الصين ممارسة نفوذها وقوتها في الاقليم وجوبها لاتخاذ تدابير اقلقت الدول المجاوره في بحر الصين الجنوبي.

ابتعاد اوباما عن النبض الشعبي ادى به الى عدم قراءه التوجهات الانتخابيه بيقه، كما برهنت صفة اطلاق السراح المتبادل وسوء اداره هيئه شؤون المحاربين القدامى. ولا يزال يعبر عن ثقته العاليه بأن مشروع الرعايه الصحيه، اوباما كبير، ينال رضئ الشعب الاميركي الذي تعارضه غالبيه معتبره. وفي السياق ذاته تندرج الازمات السياسيه المرافقة للقضايا الداخليه الأخرى.

مكتبه الخاص، البعض يعتقد انه يطالع عدداً من

الملفات والبعض الآخر يغفل ما يجري خلف ابواب مكنته.

المحصله النهائيه لطباع شخصيه اوباما المنطويه ادت الى تراكم عدد من الازمات لادارته، فضلاً عن النتائج السلبية المرافقة لانجھيه السياسة الاميركية نحو بعض حلقاتها،كالتجسس على المستشاره الالمانيه، وتضعض ثقتهم بقدره الادارة الاميركية على مواجهه التحديات المتناميه. يستشهد خصوم اوباما بصعود روسيا القوي على المسرح الدولي بمديات ابعد مما كانت عليه التوازنات ابان الحرب الباردة اضافة الى عزم الصين ممارسة نفوذها وقوتها في الاقليم وجوبها لاتخاذ تدابير اقلقت الدول المجاوره في بحر الصين الجنوبي.

ابتعاد اوباما عن النبض الشعبي ادى به الى عدم قراءه التوجهات الانتخابيه بيقه، كما برهنت صفة اطلاق السراح المتبادل وسوء اداره هيئه شؤون المحاربين القدامى. ولا يزال يعبر عن ثقته العاليه بأن مشروع الرعايه الصحيه، اوباما كبير، ينال رضئ الشعب الاميركي الذي تعارضه غالبيه معتبره. وفي السياق ذاته تندرج الازمات السياسيه المرافقة للقضايا الداخليه الأخرى.

مكتبه الخاص، البعض يعتقد انه يطالع عدداً من

الملفات والبعض الآخر يغفل ما يجري خلف ابواب مكنته.